

# التنمية المستدامة الهدف 16

## أهمية الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن لتحقيق خطة 2030

### نبذة حول هذه المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن

تتناول هذه المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن أهمية حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه لتحقيق خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. كما تركز هذه المعلومات على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى إيجاد مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، وتسلب الضوء على دور مؤسسات الأمن والعدل في التنمية المستدامة. وتنعكس أهداف ومبادئ حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في المقاصد المختلفة للهدف 16، ويمكن ربطها أيضاً بأهداف التنمية المستدامة الأخرى - مثل، المساواة بين الجنسين والمدن المستدامة والشراكات العالمية. وتقدم هذه المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن لمحة عامة عن هذه الروابط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى عملية المراجعة العالمية.

### تقدم هذه المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن إجابات عن الأسئلة التالية:

- 2 ..... ما هي خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؟
- 2 ..... لماذا تعد الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن مهمة لتحقيق خطة 2030؟
- 3 ..... ما هي المقاصد الأمنية التي يتضمنها الهدف 16؟
- 3 ..... كيف تساهم الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؟
- 6 ..... كيف ترتبط الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن بأهداف التنمية المستدامة الأخرى في خطة 2030؟
- 6 ..... لماذا تعتبر الملكية المحلية لعملية حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه أساسية لتنفيذ خطة 2030؟
- 6 ..... كيف تتم مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030؟

### نبذة حول هذه السلسلة

تعرض أوراق المعلومات الأساسية حول إصلاح قطاع الأمن مقدمات موجزة لموضوعات ومفاهيم في عملية الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن. وتلخص السلسلة المناقشات الحالية وتشرح البنود الرئيسية وتعرض التوترات المركزية بناءً على مجموعة واسعة من التجارب الدولية. ولا تتروج أوراق المعلومات الأساسية حول إصلاح قطاع الأمن لنماذج أو سياسات أو مقترحات محددة للحكم الرشيد أو الإصلاحات الجيدة، لكنها تقدم مراجع إضافية تسمح للقراء بتوسيع معارفهم حول كل موضوع. حيث تعد أوراق المعلومات الأساسية حول إصلاح قطاع الأمن مرجعاً لأصحاب المصلحة في مجال حوكمة الأمن وإصلاحه الذين يسعون إلى فهم الأساليب الحالية للحوكمة والإصلاح الرشيد لقطاع الأمن وتقييمها بشكل نقدي.

## ما هي خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؟

تبنيت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة 2030 مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الخاصة بها في عام 2015. ولا تهدف الخطة إلى وضع معايير ملزمة قانوناً، ولكنها تسعى إلى تعزيز الأهداف السياسية الدولية في شكل "خطة عمل للناس والكوكب والازدهار"، مع التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

لدى التنمية المستدامة ركائز اجتماعية وبيئية واقتصادية مدرجة جميعاً في أهداف التنمية المستدامة. وتنقسم خطة 2030 إلى 17 هدفاً تتضمن 169 مقصداً وأكثر من 230 مؤشراً لمعالجة التحديات المتعلقة بالفقر والمخاوف الصحية وتغير المناخ وعدم المساواة والعنف والظلم. ويتضمن كل مقصد مؤشراً واحداً أو أكثر لتبسيط عملية قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030. كما يجب استكمال الخطة بمؤشرات محددة على المستوى الوطني لتكون متسقة مع السياقات الوطنية والمحلية.

تعد أهداف التنمية المستدامة امتداداً للأهداف الإنمائية للألفية، وهي حملة عالمية انطلقت من عام 2000 إلى عام 2015 تطمح إلى محاربة مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالفقر. وقد صدرت أهداف التنمية المستدامة بمحتواها وتصميمها لتكون ثمرة جهد عالمي استمر لمدة عامين بين عقد مشاورات عامة ومشاركة مع المجتمع المدني ومفاوضات مع العديد من أصحاب المصلحة. كما أفسح المجال للبلدان الصغيرة حتى يكون لديها صوت مسموع في المناقشات، مما أدى إلى تنوع الأفكار والمواقف. وقد كان ذلك بمثابة تحسن كبير بالمقارنة مع إجراءات الأهداف الإنمائية للألفية التي قادت وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة دون مشاورات كافية. وبينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تركز على البلدان النامية، فإن أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تعزيز التنمية من خلال نهج شامل ومتكامل وغير قابل للتجزئة. ومن هذا المنطلق نستعرض آخر المستجدات في خطة 2030 وهو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على تعزيز السلام والعدل والمؤسسات القوية. ويتضمن هذا الهدف عدة مقاصد تدعو إلى إنهاء العنف وتعزيز سيادة القانون وتقوية المؤسسات وصنع القرار الشامل والحد من الفساد.

## لماذا تعد الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن مهمة لتحقيق خطة 2030؟

ندرك في خطة 2030 أن التنمية المستدامة لا تنفك عن السلام والأمن، وأن الصراعات تقوض تحقيق تلك التنمية. وبالمثل، فإن عدم تحقيق التنمية المستدامة هو المحرك الرئيسي لعدم المساواة والهشاشة والصراعات. لذلك، فقد تم توضيح العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال إدراج الهدف 16 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يؤكد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على مدى الحاجة إلى وجود مؤسسات قوية قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة على جميع الأصعدة. ويمكن القول بأن هذا الهدف هو أحد أكثر الأهداف طموحاً في خطة 2030 لأنه ليس مجرد هدف بحد ذاته ولكنه أيضاً عامل تمكين لتحقيق أهداف أخرى. ومع ذلك، فإن العديد من أهداف التنمية المستدامة الستة عشر غامضة إلى حد ما، ولا توجد إرشادات كافية حول كيفية قياسها وتحقيقها، لا سيما في السياقات الهشة. ويمكن أن تكون الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن مفيدة في تقديم إرشادات لتحقيق الهدف 16 ومقاصده؛ إذ إنها تحدد كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على



THE GLOBAL GOALS

يكرس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولقد ساهم المركز منذ تأسيسه في عام 2000 في جعل السلام والتنمية أكثر استدامةً من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي تدعم هذه الدول على تحسين إدارة قطاعها الأمني من خلال إصلاحات شاملة وتشاركية. كما يُعد المركز منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية وفيما يتعلق بالسياسات، ويدعم بناء القدرات لدى أصحاب المصلحة في قطاع الأمن التابعين للدولة وغير التابعين للدولة على حد سواء.

يود مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن يتقدم بالشكر إلى ميريل جاسبر للتأليف؛  
وديفيد ويلسون لتحرير النسخ باللغة الإنجليزية؛  
وبيترا جورنر للتخطيط والتصميم.

محرر السلسلة  
غابرييلا مانيا

© مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن  
تتوفر أوراق المعلومات الأساسية حول إصلاح قطاع الأمن مجاناً  
من [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)

يجوز للمستخدمين نسخ وتوزيع هذه المواد، شريطة أن تُنسب إلى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.  
ليست للاستخدام التجاري.

للاستشهاد بهذا المنشور

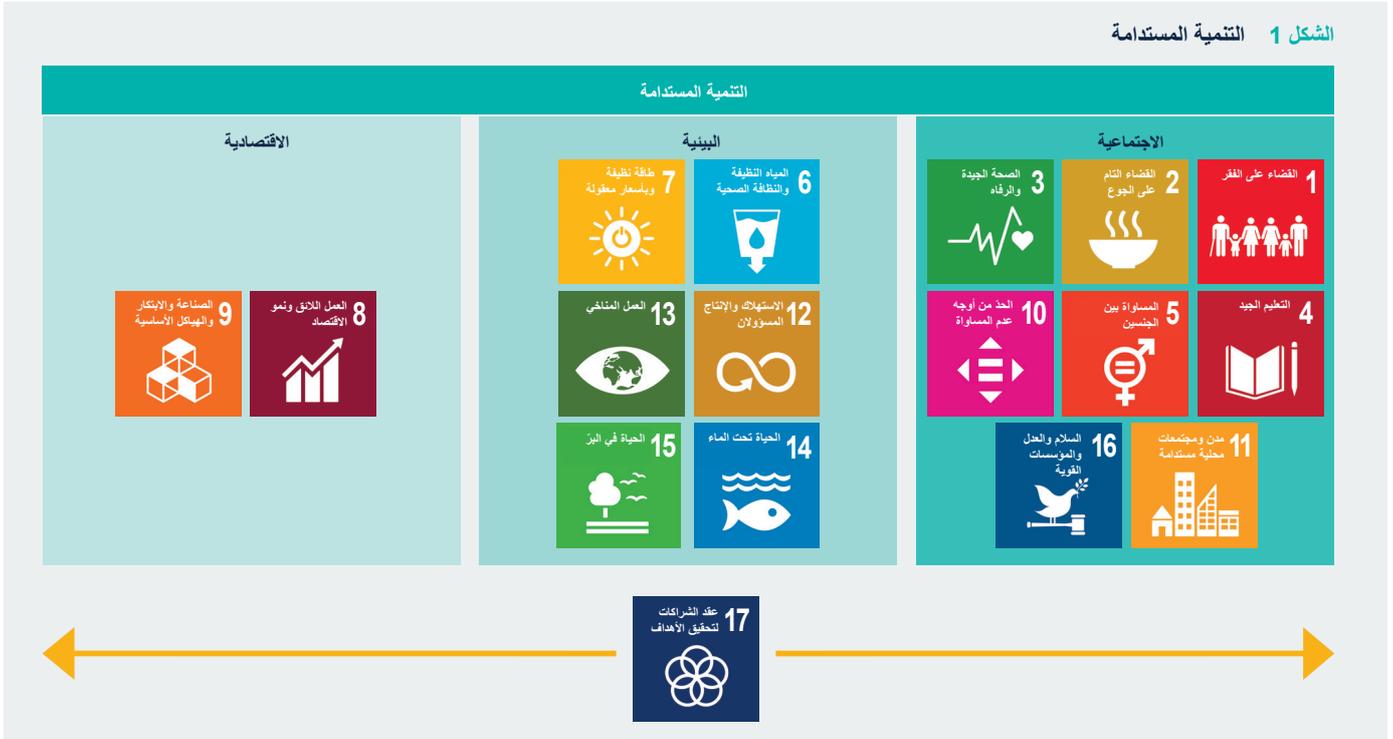
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: أهمية الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن لتحقيق خطة 2030. سلسلة أوراق المعلومات الأساسية بشأن إصلاح قطاع الأمن. جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2021.



مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن  
Maison de la Paix  
Chemin Eugène-Rigot 2E  
CH-1202 Geneva  
سويسرا

+41 22 730 94 00  
info@dcaf.ch  
@DCAF\_Geneva

[www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)



ملحوظة: تتميز أهداف التنمية المستدامة بأنها مترابطة وقد يرتبط بعضها بأكثر من ركيزة.

**المقصد 4-16**

مكافحة الجريمة المنظمة والحد من التفتتات غير المشروعة للأموال والأسلحة

كما يحدد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مقاصد معينة لمكافحة الجريمة المنظمة والتفتتات غير المشروعة للأسلحة. ولكل من هاتين المسألتين تأثير ضار على أمن الدولة واستقرارها، إذ تهددان احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة الجبرية.

تساهم أنشطة حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في تحقيق هذه المقاصد مع هدفها الشامل المتمثل في زيادة فعالية توفير الأمن وإدارته ومراقبته وزيادة المساءلة فيما يتعلق بحماية أمن الدولة والأمن البشري.

عملية توفير الأمن العام وإدارته ومراقبته. وتشمل مبادئ الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن المساءلة والشفافية وسيادة القانون والمشاركة والاستجابة والفعالية والكفاءة. والغاية من إصلاح قطاع الأمن هي إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى أوراق المعلومات الأساسية حول إصلاح قطاع الأمن بشأن "حوكمة قطاع الأمن" و"إصلاح قطاع الأمن".

### ما هي المقاصد الأمنية التي يتضمنها الهدف 16؟

### كيف تساهم الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؟

لا يتضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المقاصد ذات الصلة الهادفة لزيادة أمن الدولة والأمن البشري فحسب، بل يشمل أيضاً روابط مهمة بمبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن.

**المقصد 6-16: إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة**  
تقر خطة 2030 صراحة من خلال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية وجود مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤدي مؤسسات الأمن والعدالة المعروفة بالضعف والخلل الوظيفي إلى إدامة حالات الصراع والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على جميع السكان، ولا سيما السكان المهمشين بالفعل. فهي تحد من ثقة الجمهور وتهدد شرعية المؤسسات الحكومية بشكل عام.

**المقصد 4-16**

إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة

**المقصد 1-16**

الحد من العنف في كل مكان

**المقصد 2-16**

حماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر والعنف

**الهدف 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات**

- **1-16** الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
- **2-16** إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
- **3-16** تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
- **4-16** الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
- **5-16** الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- **6-16** إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- **7-16** ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- **8-16** توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
- **9-16** توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030
- **10-16** كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
- **16-أ** تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
- **16-ب** تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

تتطلب الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن أن يكون لدى قطاع الأمن الهياكل والأفراد والمعدات والموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لكل من الدولة والأفراد والمجتمعات. وتشمل المؤسسات ذات الصلة بقطاع الأمن وحوكمته مقدمي خدمات الأمن، مثل الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات وسلطات الحدود وشركات الأمن الخاصة، فضلاً عن الوزارات ونظام العدالة. كما تتطلب الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن وجود جهات إشرافية قوية، مثل البرلمانات ومؤسسات أمناء المظالم ومكاتب التدقيق الوطنية، فضلاً عن وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ولضمان عمل المؤسسات، قد تتضمن إجراءات إصلاح قطاع الأمن إدخال إصلاحات قانونية وهيكلية وتدريب على القواعد والمعايير الدولية.

**المقصد 3-16**



تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

**المقصد 3-16: تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة**

يدعو المقصد 3-16 من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتعد سيادة القانون مبدأ من مبادئ الحوكمة الرشيدة، حيث يكون جميع الأشخاص وجميع المؤسسات مسؤولين أمام القوانين المعروفة للعامة والتي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطبق بشكل عادل ومستقل. وتتطلب الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن أن يخضع قطاع الأمن لسيادة القانون.

تكون المؤسسات التي لا تعمل وفق قوانين شرعية عرضة للتعسف وإساءة استخدام السلطة، كما أنها أقل قدرة على تقديم الخدمات العامة للجميع. وعندما يصعب الوصول إلى العدالة، تظل النزاعات قائمة دون حل ولا يمكن حماية السكان وتوعيتهم. لذلك، يمكن تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن بالاقتران مع إصلاحات العدالة وعقد دورات تدريبية لأعضاء السلطة القضائية.

**المقصد 7-16: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب**

**للاحتياجات وشامل للجميع وتمثيلي**

يجب أن تقوم المؤسسات القوية على اتخاذ قرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي، كما هو محدد في الهدف المقصد 7-16. ومن أجل أن تكون القرارات شاملة للجميع حقاً، فليس من المهم فقط أن تشارك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ولكن أيضاً أن يتم منحهم الإمكانية والقدرة على تقديم مساهمات ذات مغزى لحوكمة قطاع الأمن.

**المقصد 7-16**



ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتمثيلي

## المقصد 5-16: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة

يعد الفساد عائقاً رئيسياً أمام الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن، إذ إنه يقوض المؤسسات وعملية صنع القرار التشاركية وسيادة القانون. كما أنه يقلل من الموارد الحيوية للتنمية ويحد من ثقة الشعوب بحكوماتها. وعليه، يدعو المقصد 5-16 إلى الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. ومع ذلك، فإن معالجة الفساد تتطلب كسر حلقة مفرغة، حيث يعيق الفساد داخل قطاع الأمن الأداء الفعال للجهات فاعلة، مثل ضباط إنفاذ القانون ومسؤولي نظام العدالة، لكن تلك الجهات الفاعلة نفسها تؤدي دوراً فعالاً في مكافحة الفساد. وتعتبر مكافحة الفساد في قطاع الأمن أمراً صعباً نظراً للطبيعة الحساسة للعديد من الموضوعات. لذلك، يحتاج الأمر إلى بذل جهود دقيقة وطويلة الأجل لضمان استعادة جميع طبقات المجتمع من الخدمات التي يقدمها قطاع الأمن واحتساب التمويل العام بشكل صحيح. وتشمل هذه الجهود تأسيس أجهزة لمكافحة الفساد ووضع إجراءات للشكاوى وتعزيزها باستمرار.

## المقصد 10-16: كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية

### الحريات الأساسية

تهدف الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن في النهاية إلى كفاءة قيام الجهات الأمنية بحماية الحريات الأساسية. ويجب أن يصل الجمهور إلى المعلومات حتى تستطيع الهيئات الرقابية أن تقوم بمساءلة قطاع الأمن لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، غالباً ما يتم إعاقة هذا الوصول نظراً لمخاوف تتعلق بالسرية تخص قضايا الأمن القومي الحساسة. ويعد النشر الإلكتروني للتشريعات المتعلقة بالأمن والمعلومات المتعلقة بعمليات التفتيش وقواعد بيانات نظام العدالة الجنائية أحد التدابير التي يمكن أن تزيد من الشفافية وثقة الجمهور بالمؤسسات والمشاركة الهادفة للمجتمع المدني في القضايا الأمنية.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن بشأن "المجتمع المدني".

في الختام، تتعكس العديد من المبادئ والممارسات الخاصة بالحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن في المقاصد المختلفة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. لذلك، تؤدي الجهود الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن دوراً هاماً في تحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، وبما أن المقاصد لا تزال غير واضحة، فلا بد من تحويلها إلى سياقات وطنية.

يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً حاسماً في التشريع لقطاع الأمن والإشراف عليه. ومع ذلك، ولكي يؤديوا هذه المهمة، يجب إيلاء الاهتمام للفئات المهمشة في كثير من الأحيان، مثل النساء والأقليات العرقية والدينية. وقد تشمل جهود حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه لتعزيز دور البرلمانات نشر المعرفة حول الأدوات القانونية والمؤسسية للرقابة وتدريب أعضاء لجان الأمن والدفاع.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن بشأن "البرلمانات".

## المقصد 16-ب: تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

تساهم القرارات الشاملة للجميع أيضاً في تحقيق المقصد 16-ب الذي يدعو إلى تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية، إذ إن التمييز يمهّد الطريق للصراعات والعنف الاجتماعي. كما أن الحد من التمييز في قطاع الأمن يزيد من ثقة الجمهور والشرعية ويدعم تحقيق الأمن والعدل. ويجب أن يكون الهدف هو أن يشعر جميع الأشخاص أنهم مُمَثَّلون وأنهم يُعامَلون بشكل عادل ويتم تلبية احتياجاتهم الأمنية بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو أي وضع آخر. وقد تتضمن أنشطة حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه مراجعة للتشريعات والسياسات الحالية المتعلقة بالأمن لضمان أن القوانين ليست تمييزية. وقد تتضمن الأنشطة أيضاً تدريباً منتظماً لمقدمي الخدمات الأمنية على الشمولية وعدم التمييز. كما تم تحديد أهداف معينة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

## المقصد 16-أ: تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

يتمثل الهدف الأساسي لإصلاح قطاع الأمن في منع الصراعات العنيفة من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن توفير الأمن والإدارة والرقابة. ويركز مؤشر المقصد 16-أ على تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. حيث يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم أن تؤدي دوراً مهماً في حل المظالم ومساءلة قطاع الأمن، لكنها تتطلب توافر الاستقلالية والخبرة والموارد ذات الصلة للقيام بمهامها.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن بشأن "مؤسسات أمناء المظالم للقوات المسلحة".

## المقصد 5-16



الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة

## المقصد 10-16



كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية

## المقصد 16-ب



تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية

## المقصد 16-أ



تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

## كيف ترتبط الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن بأهداف التنمية المستدامة الأخرى في خطة 2030؟

تعد جميع أهداف التنمية المستدامة مترابطة ولا يمكن تنفيذها أو تقييمها بمعزل عن غيرها. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى مستوى خطة 2030، هناك 24 مقصداً و33 مؤشراً لسبعة أهداف أخرى للتنمية المستدامة تساهم بشكل مباشر في تحقيق السلام والعدل وإيجاد مؤسسات قوية وشاملة. ويشار إلى هذه المقاصد أيضاً بأنها تتعدى مقاصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

هذا يعني أن أنشطة حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه لا تساهم فقط في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضاً في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على النحو المبين أدناه.

### الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. المساواة بين الجنسين

يعد تعميم المساواة بين الجنسين في توفير الأمن وإدارته والرقابة عليه عنصراً أساسياً في الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن ويسهم في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان زيادة معدل تعيين الموظفين في قطاعات الشرطة والقضاء والجيش للوصول إلى الفئات الضعيفة من المجتمع وتعزيز الوصول إلى العدالة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن بشأن "المساواة بين الجنسين".

### الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يدعو الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة إلى إنشاء مدن ومجتمعات محلية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة. وتساهم أنشطة حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه داخل البيئات الحضرية، على سبيل المثال، في توفير سبل الوصول الشامل إلى أماكن عامة آمنة وشاملة، ولا سيما لأفراد المجتمع المستضعفين.

← للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن بشأن "الأمن والسلامة الحضرية".

### الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. الشراكات العالمية

غالباً ما تتطلب إصلاحات الأمن والعدالة عقد حوارات أصحاب المصلحة المتعددين بين ممثلي حكومة البلد وقطاع الأمن والبرلمان والقضاء والمجتمع المدني. ويدعو الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة إلى اتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والدولي. فمع تأكده على أهمية احترام القرارات السياسية الوطنية، يبرز هذا الهدف الحاجة إلى تعزيز تماسك السياسات وبناء القدرات الدولية والالتزام بالمساعدات الإنمائية الرسمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وغالباً ما تُنفَّذ أنشطة حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه بدعم واسع تقدمه الجهات الفاعلة الدولية، إما من خلال مساعدات من جهات مانحة ثنائية أو في إطار التعاون مع منظمات متعددة الأطراف. علاوة على ذلك، فلا غنى عن الخطاب الدولي في مجال الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن لتعزيز القواعد والمعايير والممارسات الجيدة.

## لماذا تعتبر الملكية المحلية لعملية حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه أساسية لتنفيذ خطة 2030؟

تقدم خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة إطاراً عالمياً، لكنها تدرك أيضاً أن هناك اختلافاً في تحديات البلدان ومواردها. لذلك، ندعو الدول إلى وضع استراتيجياتها الخاصة واستكمال أهداف التنمية المستدامة بمؤشرات محددة على المستوى الوطني. ويهدف هذا النهج الذي تقوده البلدان، والذي يشار إليه أيضاً بأنه إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، إلى مراعاة الحقائق الوطنية وتعزيز الملكية على عملية التنفيذ. ولا تعمل المؤسسات الحكومية وحدها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل هناك أيضاً الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وابتاع شعار عدم ترك أي أحد خلف الركب، فيجب أن تكون هناك مشاركة شاملة في عملية التنفيذ حتى يُكتب لها النجاح. ولا تعني الشمولية تنوع الجهات الفاعلة فحسب، بل تعني أيضاً ضمان تحقيق فوائد لجميع الأشخاص، بما في ذلك الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأقليات.

تدخل التُّهج الخاصة بالملكية الوطنية والمشاركة الشاملة أيضاً ضمن المبادئ الأساسية في الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن. فبينما تركز حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه على المعايير الدولية وتسقيف من الدعم الدولي، يجب تعديل المقاصد مع الهياكل المحلية والاحتياجات المحددة للأفراد والمجتمعات. ولا يمكن أن تكون الجهود مستدامة إلا إذا كان وراءها جهات فاعلة وطنية ومحلية وممنوحة أولوية سياسية ضمن إصلاحات مؤسسية أوسع.

على الرغم من الإقرار واسع النطاق بضرورة التنمية المستدامة، فإن الدول تواجه مجموعة متنوعة من التحديات في عملية التنفيذ، مثل عدم الاستقرار وأوجه القصور الهيكلية والسياسية وعدم وجود معارف وموارد كافية. علاوة على ذلك، تكافح العديد من الدول لتعزيز قدراتها الإحصائية من أجل رصد جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

## كيف تتم مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030؟

في كل عام، تتم مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في نيويورك تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ويتم تشجيع الدول ضمن هذه العملية على إجراء مراجعات منتظمة وشاملة لتقدمها المحلي على الصعيدين الوطني ودون الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الدور المركزي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق خطة 2030، فمن الضروري أن تدخل ضمن هذه المراجعات الجهود الوطنية لتعزيز السلام والعدل والمؤسسات القوية. ويمكن للدول أن تتطوع لتقديم نتائج هذه المراجعات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى. وفي كل عام، تغتنم الدول هذه الفرصة لمشاركة نجاحاتها، وفي بعض الأحيان تحدياتها، في محاولة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم.



حول خطة 2030 والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة:

- أنا لينا شلوشر، لورين أ. سيرانو وميغان باستيك  
**خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقطاع الأمن والمساواة بين الجنسين**  
في مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن، تحرير ميغان باستيك  
وكريستين فالاسيك. جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، منظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم  
المتحدة للمرأة، 2019.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة  
**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1)**  
الأمم المتحدة، 21 أكتوبر 2015.

- مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن  
**الصفحة الرئيسية لمشروع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة**  
الوثائق والمخرجات الجمعية متوفرة على  
[www.dcaf.ch/sdg16](http://www.dcaf.ch/sdg16)

حول الجهات الرقابية في قطاع الأمن:

- بنيامين س. باكلاوند وويليام ماكديرموت  
**مؤسسات أمناء المظالم للقوات المسلحة:**  
كتيب  
جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2012.

- جيف بيرت  
**إصلاح قطاع الأمن والسياسة المشروعة والهدف 16 من أهداف**  
**التنمية المستدامة**  
إصلاح قطاع الأمن 2.0 موجز رقم 5. كيتشنر، حول: مركز  
حوكمة الأمن، 2016.

حول الهدف +16 من أهداف التنمية المستدامة:

- هانز بورن ومارك بينتنيك  
**الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن**  
بروكسل: البرلمان الأوروبي - مكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية، 2013.

- التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في المجتمعات السلمية والعدالة  
والشاملة  
**تمكين عملية تنفيذ خطة 2030 من خلال الهدف +16 من أهداف التنمية**  
**المستدامة: ترسيخ السلام والعدالة والشمول**  
نيويورك: الأمم المتحدة، 2019.

- إيدن كول وكيرستين إيبيرت وكاترين كينزبيلباخ (محررون)  
**الرقابة العامة على قطاع الأمن:**  
**كتيب لمنظمات المجتمع المدني**  
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

حول سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن:

- مسارات من أجل مجتمعات سلمية و عادلة وشاملة  
**خارطة الطريق لمجتمعات سلمية و عادلة وشاملة - دعوة للعمل من أجل تغيير**  
**عالمنا**  
نيويورك: مركز التعاون الدولي، 2019.

- كريستوف بليكر ومارك كروبانسكي  
**سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن:**  
**تصور علاقة معقدة**  
إصلاح قطاع الأمن، صفحة 5. جنيف: مركز جنيف لحوكمة  
قطاع الأمن، 2012.

حول العلاقة بين الأمن والتنمية في حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه:

حول السلامة الحضرية:

- أوبا دورسون أوزكانكا  
**العلاقة بين حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه والهدف 16 من أهداف التنمية**  
**المستدامة: فحص الروابط المفاهيمية وتوصيات السياسة**  
إصلاح قطاع الأمن، صفحة 20. جنيف: مركز جنيف لحوكمة  
قطاع الأمن، 2021.

- روبرت موجه وجون دي بوير  
**إصلاح قطاع الأمن وأمن المواطن: تجارب من أمريكا اللاتينية الحضرية في**  
**منظور عالمي**  
لندن: مطبعة يوكويت، 2019.

- ألبريشت شنابل وفانيسا فار (محرران)  
**العودة إلى الأصول: إصلاح قطاع الأمن وتنميته**  
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. مونستر: ليت فير لاغ، 2012.

المزيد من مراجع إصلاح قطاع الأمن الخاصة بمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

ينشر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مجموعة متنوعة من الأدوات  
والكتيبات والإرشادات حول جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن والحوكمة  
الرشيدة لقطاع الأمن، وهي متاحة للتنزيل مجاناً على [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)

تتوفر أيضاً العديد من المراجع بلغات أخرى غير الإنجليزية.

يتيح موقع جماعة الممارسة التابع لمركز الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن  
في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مجموعة من مصادر التعلم عبر الإنترنت  
لممارسين في مجال إصلاح قطاع الأمن على <http://issat.dcaf.ch>

**DCAF** Geneva Centre  
for Security Sector  
Governance

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

Maison de la Paix  
Chemin Eugène-Rigot 2E  
CH-1202 Geneva

سويسرا

+41 22 730 94 00 

info@dcaf.ch 

@DCAF\_Geneva 

[www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)